الثورة
قضايا وناس
الأحد : 7 شوال 1435هـ - 3 أغسطس 2014م -العدد 18154
Sunday : 7 Shawal 1435 - 3 August 2014 -Issue No.18154
www.althawranews.net

الصراعات المسلحة..
ضحاياها الابرياء !
10

نزع الأسلحة الثقيلة تتطلب إرادة شعبية
11

9

تنفيذاً لمخرجات الحوار ودعوة الأخ الرئيس:
قريباً.. الدفاع تعلن بياناً خاصاً حول آلية نزع سلاح الجماعات المسلحة

محمد قائد

كشف مسؤول عسكري رفيع بوزارة الدفاع لـ"الثورة" أن الوزارة ستصدر بيانا حول حجم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي تملكها وهي بحيازة الجماعات المسلحة ومن كل الأطراف التي تملكها سواء القبلية أو المشائخ أو الأحزاب.
مؤكدا في تصريحه لـ"الثورة" أن الوزارة تعكف حاليا لوضع خطة شاملة لتنفيذ النقاط التي أوردها الأخ رئيس الجمهورية في دعوته للتصالح والتسامح خلال خطابه بمناسبة عيد الفطر المبارك ومنها النقاط التي تعنى بها وزارة الدفاع وأهمها نزع السلاح الثقيل والمتوسط من الجماعات المسلحة ووفقا لمخرجات الحوار الوطني.
وأوضح المصدر ذاته أن الوزارة ستعلن كل ذلك في مؤتمر صحفي خلال الأسبوعين القادمين إذا لم يكن خلال الأسبوع الجاري.

مؤتمر الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

في ظل دعوات متكررة للرئيس ..
تسليم السلاح للدولة أمر حتمي

دعا الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وما يزال يؤكد ويكرر الدعوة في كل المناسبات والمحافل بأن استخدام السلاح والعنف لا يمكن أن يحقق أي هدف سياسي خارج عن الإجماع الوطني المتمثل في مخرجات الحوار الوطني الشامل .
و أطلق الأخ الرئيس مبادرة وطنية خلال خطابه بمناسبة عيد الفطر المبارك دعا فيها الجميع إلى اصطفاف وطني شامل لا يستثني أحدا ؛ومن أهم بنود تلك المبادرة أن تضع القوى السياسية والاجتماعية مجتمعة ميثاق شرف يتضمن نبذ الحروب وتسليم السلاح الثقيل للدولة ؛ وتكاتف جميع هذه القوى السياسية والاجتماعية لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وإدانة مموليه وداعميه وأنصاره باعتباره الخطر الأكبر الذي يهدد الوطن .. واعتبر الرئيس هادي ما يجري من مواجهات مسلحة في بعض المناطق أنها نتيجة طبيعية لاكتناز السلاح الثقيل والمتوسط لدى الأطراف المتنازعة .

■ محمد العزيزي

إذاً تسليم السلاح للدولة أصبح أمرا حتمياً بل وضرورياً لإيقاف نزيف الدم والحروب والصراعات والعودة بالوطن إلى البناء والتنمية والسلم الاجتماعي والولوج نحو الدولة المدنية الحديثة التي ينشدها كل اليمنيين ؛لقد خلفت الأحداث خلال العقود الثلاثة الماضية الكثير من الماسي والجرائم والتخريب وتسببت في انتشار السلاح الثقيل والمتوسط بين القبائل والمشايخ والأحزاب والجماعات الأخرى التي استخدمت السلاح الوسيلة الوحيدة في التعبير والحصول على مكاسب سياسية ومادية ومصلحة شخصية وعصبوية .
تحدث متخصصون وباحثون وأكاديميون وتقارير إعلامية عن أن السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف أصبح في متناول الكثير من العشائر القبلية وشحة والنافذين وبعض الجماعات القبلية والمسلحة والإرهابية وأن كميات لا بأس بها قد أصبحت بيد تلك الجماعات ..وبالرغم من شحة المعلومات الرسمية حول كمية السلاح الثقيل والمتوسط التي تسربت وامتلكتها هذه الجماعات المسلحة أكد دراسات وتقارير أن هناك حوالي (60) مليون قطعة سلاح يمتلكها اليمنيون ،و ذلك بمعدل ثلاث قطع سلاح لكل مواطن. ويعتبر البعض أن هذا الرقم مبالغ فيه.
وكشفت بعض الدراسات أن عدد الأسلحة على مستوى اليمن قدرت بحوالي (6-9) ملايين قطعة سلاح على أقصى تقدير ، وتشير إحصائيات وتقارير أخرى بما فيها تقييم وزارة الداخلية الذي قدم في مجلس النواب اليمني في شهر يونيو من العام (2010م) حول العلاقة بين زيادة الجرائم والحوادث وانتشار ظاهرة حمل السلاح ،وأكد التقرير وجود تناسب طردي بين انتشار الأسلحة النارية وارتكاب الجريمة ،وحسب تقرير الداخلية فإن ظاهرة حمل السلاح زادت من الجريمة في المناطق التي حمل السلاح فلقد بلغت الجرائم خلال الأعوام الثلاثة الماضية «42623» جريمة قتل وإصابة في حين بلغت الجرائم المستخدم فيها أدوات أخرى «7088» جريمة. وأشار التقرير إلى أن عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن سوء استخدام السلاح الناري في ذات الأعوام نفسها بلغت (23577) حالة وفاة وإصابات أخرى ،أي ما نسبته (84%) من حوادث الجرائم الأخرى.

ويتحدث الدكتور عبد الله العلفي في دراسة أعدها حول ظاهرة السلاح وآثاره المترتبة في انتشار الجريمة قائلا: إن ظاهرة انتشار الأسلحة النارية قد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام محلي وإقليمي وعالمي لِمَا حملته هذه الظاهرة من سلبيات تتمثل في ارتفاع نسبة حوادث الجرائم والقتل المختلفة. منوهاً بأن الكتاب السنوي الصادر عن الأمم المتحدة حول الأسلحة الصغيرة يوضح أن هذه الظاهرة في نمو مستمر ، وأن هناك حوالي (7) ملايين قطعة سلاح تنتج سنوياً. كما قُدِّرَت الأرقامُ الخاصة بالأسلحة الصغيرة بمختلف أنواعها في جميع نواحي العالم بحوالي (639) مليون قطعة ، موضحاً أن هناك عدة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ساهمت بشكل كبير في انتشار هذه الظاهرة ، والتي تتمثل في حيازة الأسلحة الصغيرة من قِبَل الأفراد المدنيين في عدد كبير من دول العالم المتقدمة والنامية ، وليس اليمن فقط

معين النجري

السلاح الثقيل.. عند الجماعة

■ لا مبرر لدى الجهات المعنية لحجب المعلومات عن حجم الأسلحة الثقيلة التي تسربت أو نهبت وأصبحت بيد الجماعات المسلحة، إلا إذا كانت وزارتي الداخلية والدفاع تجهل فعلاً حجم الأسلحة التي فقدتها منذ أزمة الربيع العربي على الأقل،و هذا مستبعد.
■ **الزملاء في قضايا وناس حاولوا الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية ، لكنهم لم ينجحوا .**
■ يا حكومتنا الموفقة القاصي والداني داخل اليمن وخارجها يعلم أن هناك كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في أيدي الجماعات والأحزاب والأفراد، حتى رئيس الدولة ورئيس الحكومة طالبوا غير مرة هذه الجماعات والأحزاب بتسليم الأسلحة الثقيلة،فلماذا لا تساعدونهم بكشف حجمها للرأي العام وتسمية الجهات التي نهبتها أو أخذتها أو اشترتها سواء من المعسكرات أو من الأسواق المفتوحة.
■ **ما الذي تريدون إخفاءه؟ واحد المواطنين في محافظة الجوف يستخدم الدبابة في الذهاب إلى سوق القات ويتفاخر بذلك .**
■ ألا يكفي هذا الشعب بلاوي الجرع والأسعار والانفلات الأمني، حتى يبلى أيضاً بأشخاص لا يقدرون حجم المسؤولية التي أوكلت إليهم.
■ اليمن يمر بمرحلة نكون أو لا نكون.. وبالتالي يجب أن تثبتوا أنكم على قدر من الكفاءة.
■ **الرب في عون الزملاء الذين يتعاملون معكم .. لكن يظل الأمل موجوداً ، ويوماً ما سنجد من يؤمن بحق المواطن في حياة آمنه وكريمة ، وتعود الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى يد الدولة ويحصل قانون تنظيم حيازة السلاح على الفرج من أدراج مجلس النواب ، ويتم تطبيقة على الكبير والصغير دون تمييز .**

الألعاب النارية تسرق السعادة وتجلب الأحزان

رغم إقرار وزارة الداخلية منع استخدامها الألعاب النارية في الأعراس والمناسبات والأعياد إلا أنها ما تزال متوفرة بكثرة في الأسواق.. وتفترش بسطات المحلات التجارية ويمارس بيعها وشراؤها في العلن.
وفي ظل ذلك يقف الأب عاجزاً ما بين خوف وقلق على سلامة طفلة وتلبية رغبته الطفولية غير مدرك بمخاطر ما يسعى للحصول عليها بكل ما يملك من الدموع والتأثير على والديه .. لكن لا محالة لديك ولا مجال هناك للهرب من الأمر .. سيكون عليك أن تشتري ألعاباً ومفرقعات نارية لأولادك حتى وإن كنت تعلم خطورتها وكيف تتحول من رمز للفرح إلى مصدر للحزن والألم .. السطور التالية تعرض المزيد عن خطورة تلك الألعاب وكيف يتم منع بيعها واستخدامها . وهل إقرار منع استخدامها حد من تواجدها ..؟!.

تحقيق / وائل شرحة

تعتبر الألعاب النارية من الرموز والطقوس التي لا بد من حضورها واستخدامها وإطلاقها حتى تتلون السماء من ألوانها وتمتلئ الأرض من عبواتها ويتلوث الهواء ببارودتها وسمومها الكيماوية.
وتعتبر دولة الصين.. الدولة المبتكرة لهذه الألعاب والمصنعة.. إذ أن القصد من تصنيعها كان ليس لإطلاقها في الأعراس والاحتفالات والأعياد وإنما لاستخدامها كسلاح حربي وكصوت قوي يطرد الشياطين وذلك كان في القرن السابع.
وهناك فرق بين الألعاب النارية والمفرقعات.. إذ أن الألعاب هي تلك التي تنطلق إلى السماء لتنثر ألواناً مختلفة وجميلة تبهر من يشاهدها وتأسر ناظر من يطلقها ويتأمل فيها وكيفية تم دمج هذه الألوان بين علبه بلاستيكية.. بينما المفرقعات فهي تلك التي تحدث صوتاً مدوياً ومتوسطاً وصغيراً دون أن ألوان الطيف السبعة أو تشكل لوحة فنية لونية بالسماء.
ومع كل ما تجلبه تلك الألعاب من إحساس ومشاعر بالفرح والبهجة.. إلا أنها وفي الوقت ذاته تجلب أصواتها القوية خوف ورعب في قلوب الأطفال والنساء.. وتصيب مستخدميها بإصابات وحروق وتشوهات قد تصل إلى عاهات مستديمة للأبد.
للألعاب النارية خطورة كبيرة.. قد لا يعلمها إلا من جربها أو عاش قصة أحد المتضررين منها وسأروي لكم هنا قصة عاش تفاصيلها ورافق ضحيتها كاتب التحقيق.
كان لديّ صديق الطفولة وزميل الدراسة, اسمه "زيد علي الخالد".. كان يجيد فن التعامل مع الألعاب النارية, ففي أي حفل زفاف يتم الاستعانة به لإطلاقها, وإمتاع الحاضرين بما تنثره من ألوان.. كان صديقي زيد بارعاً في كيفية إطلاقها وتوزيعها باتجاهات السماء وكأنه يبني مدينة ألوان سمائية سرعان ما تنطفئ أنوارها وتغيب عن ناظريها.
وفي ذات يوم.. وخلال زفاف أحد أبناء قرية المحطة "الأكراد" مسقط رأس صديقي.. حدث ما كان متوقعاً لدى البعض.. ومستبعداً من رأس زيد.. في غضون دقائق تحول الفرح إلى ترح ومأتم مليء بالحزن والصراخ والألم.. الكل يردد ويتساءل كيف حدث.. لماذا حدث.. وما العمل.. هل هناك أمل في استرجاع يد زيد.. هل سيتمكن الأطباء من استعادة الجزء الذي انفصل للتو من اليد اليمنى لزيد..؟!!
زيد وبعد أن أشعل فتيل "الآر بي جي" أي قاذف قنابل صوتية لونية.. هو عبارة عن عصا تحتوي على ما يقارب 16 قنبلة.. صعدت من تلك العصا أكثر من 8 قنابل.. وانتثرت في السماء.. بينما واحدة كانت خالية من بارود الصعود.. بارود الدفع للأعلى.. لتنفجر في يد زيد.. ولتطلق صوتها وألونها على جسم السيارة التي كان بداخلها زيد.. وخسر بذلك زيد أصبعيه السبابة والوسطى.
وزارة الداخلية خلال اجتماع لعدد من القيادات الأمنية بالأمانة ومحافظة صنعاء برئاسة وكيل الوزارة لقطاع الأمن اللواء عبدالرحمن حنش عقد منتصف يونيو الماضي أقرت منع حمل السلاح الآلي في صالة الأعراس وكذا استخدام الألعاب النارية.. إلا أن ذلك القرار لم يخرج من باب الوزارة وربما من طاولة الاجتماع.
نزلنا إلى بعض المحلات التجارية دون أن نشعر أصحابها أو نضع بيننا حاجزاً أو معوقاً للحصول على المعلومات.. وجدنا في كل من المحلات التجارية الصغيرة والكبيرة الكثير من الألعاب النارية والمفرقعات.. يمارسون بيعها دون خوف.. في العلن.. قالوا لنا " ليس هناك ما يمنع بيع وشراء الألعاب النارية ولم تنزل أي حملة لمنع بيعها".
وكيل مصلحة الدفاع المدني العميد عبدالكريم معياد أكد على أن قرار منع استخدامها لا يكفي لمنعها.. مشدداً على ضرورة أن يكون هناك قانون أو قرار يمنع استيرداها من الخارج ولا بد أيضاً أن تضبط على مشارف الحدود وعدم السماح لها بالدخول إلى اليمن.. لافتا إلى أنها تتسبب في أغلب الأوقات بحرائق هائلة ينتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة.
ودعا العميد عبدالكريم معياد المواطنين إلى عدم السماح لأبنائهم باستخدام الألعاب النارية حفاظا على أرواحهم وممتلكاتهم.
قائد الشرطة الراجلة سابقاً العقيد عبدالغني الوجيه تحدث حول الألعاب بالقول: أخطار ا?لعاب النارية متعددة وهي سبب في القتل وفي أرواح تزهق كما أنها سبب في كثير من التشوهات التي تستمر المعاناة منها طوال الحياة .. فكم من عين من عيون ا?طفال فقدت بسبب مسدسات الخرز التي تباع في الأعياد للأطفال وكم من يد بترت بسبب لعبة نارية تفجرت في يد من يستعد لإطلاقها صغيراً كان أو كبيراً وفي أقل مصائبها فإنها مال وعملة صعبة تذهب للدول التي نستورد منها تلك الألعاب النارية .. ناهيكم عن مخاطر لا يتنبه لها كثير من المسئولين وكثير من أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته وهي أسواق تلك الألعاب النارية ، حيث أنها لا تخضع لمعايير التخزين التي تضمن السلامة العامة فلو أن أحد محلات بيع هذه الألعاب النارية في صنعاء القديمة (سوق الملح) مثلاً تعرض لحريق (لا سمح الله) لتسبب بانفجارات ستؤدي بحياة كثير من الناس وستدمر كثيراً من البيوت المجاورة التي بناؤها قديم وأثرية ولا تتحمل آثار الانفجار.
وعن الحلول قال العقيد الوجيه " الحل في منع بيعها على الحال التي هي عليه الآن وتقنين ذلك البيع بشروط السلامة وشرط تحمل مسئولية النتائج".